مدير البرنامج الوطني للثقافة السكانية في القطاع الزراعي (الريفي) يتحدث لـ (14 أكتوبر):

الهدف من البرنامج تقليل الفجوة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي

يتركـز الغالبية العظمى من سـكان اليمن فـي المناطق الريفية حيث أظهـرت نتائج التعداد العام للسـكان أن (71 ٪) من إجمالي السـكان يعيشـون فـي الريف مقابـل (29 ٪) يعيشـون فـي الحضر....وبطبيعة التركيبة الطبوغرافية لبلادنا فـإن معظم المناطق الريفية تتميز بأنها مناطق زراعية ويشـتغل معظم السكان فيها في النشاط الزراعي ، وبناءً على ذلك فقد حرصت الدولة على التعاون مع شـركاء التنمية المانحين فـي المجال السـكاني على إنشـاء برنامـج وطني خاص بنشـر الثقافة السكانية في أوساط المزارعين المتواجدين في الريف اليمني .

صحيفة (14أكتوبر) تسـلط الضوء على بعض جوانب مهام وأنشـطة هـذا البرنامج وذلك من خلال هذا اللقاء الذي أجريناه مع الأخ الأسـتاذ/ أحمـد أحمد عبـد العزيز مدير البرنامـج الوطني للثقافة السـكانية في القطاع الزراعي الريفي وإلى التفاصيل..

أعددنا منهجية متكاملة للعملية الاتصالية من أهم محاورها العملية التنموية والقضية السكانية

لدينا كادر إرشادي سكاني غير عادي من (350) مرشداً ومرشدة

أهم إنجازاتنا استيعاب المجتمع المحلي للقضية السكانية

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

بدايةً نود أن تعطونا فكرة مقتضبة عن البرنامج الوطني للثقافة السكانية في القطاع الزراعي وأهدافه وابرز المهام التي يقوم بها ؟

- طبعاً البرنامج الوطني للثقافة السكانية في القطاع الزراعي يعمل منذ عام 1992م منذ أن بدأت السياسات السكانية في بلادنا وحقيقة الأمر البرنامج بدأ في ثلاثة أقاليم وهي تهامة وإقليم المرتفعات الجبلية وإقليم المناطق الشمالية ، وطبعاً البرنامج مر بأكثر من مرحلة ، المرحلة الأولى كانت إلى عام 1998م والثانية إلى عام 2001م والثالثة إلى عام 2006م ، ونحن الآن داخلين في إطار المرحلة الرابعة والتي تعتبر من عام 2007م وحتى 2011م ، البرنامج الوطني للثقافة السكانية أو البرنامج السكاني بشكل عام أتى بحاجة ملموسة بالنسبة للمجتمع اليمني ، حقيقة الأمر القضية السكانية أصبحت هي القضية الهامة لبلادنا لما يترتب عليها من إشكالات محدودة وأهم هذه الإشكالات ارتفاع معدلات النمو السكاني التي لا تواكب زيادات النمو الاقتصادي ، وهذه الفجوة أصبحت فجوة تزداد سنة بعد أخرى والهدف من البرنامج هو تقليل الفجوة الموجودة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي حيث النمو السكاني أصبح متزايد بينما النمو الاقتصادي قد يكون بطئياً أو ثابتا في محله وبالتالي الفجوة تتسع ومن أهداف السياسات السكانية هو تقليل الفجوة ،إلى جانب الإشكالات الأخرى العديدة سواء كانت إشكالات صحية أو بيئية أو تعليمية وما إلى ذلك يعاني منها السكان في بلادنا وبالتالي نحن كبرنامج توعوي سكاني بنقوم بنشر الوعي أو خلق الوعي لدى المجتمعات وبالذات نحن نعمل في المجتمع الريفي والذي يمثل أكثر من (70 ٪) من سكان اليمن ، فنعطيهم معلومات من اتخاذ اجراءات وقائية وحيثية للحد من هذه الظاهرة السكانية ، طبعاً البرنامج السكاني الذي نعمل فيه هو يعمل في إطار الإرشاد الزراعي حيث النشاط الزراعي متواجد في المناطق الريفية المختلفة على مستوى الجمهورية وبالتالي نحن من أول وهلة عملنا في هذا الجانب وقمنا بتدريب أكثر من (350) مرشد ومرشده زراعية على القضايا السكانية وأعددنا منهجية متكاملة تمثلت في عدة محاور كان من أهم هذه المحاور هي العملية التنموية والقضية السكانية بما تحمله من مفاهيم ومضامين سكانية والشيء الثاني الأهم هو قضية الصحة الإنجابية والتي نحن بصدد نشرها في أوساط المجتمعات الريفية ، كما أن هناك محاور أخرى إلى جانب هذه المحاور وأهم محور أيضا هو المحور الاتصالي وهذا جانب هام جدا نحن قمنا بإعداده وتم تدريب مجموعة من المرشدين والمرشدات الزراعيين إلى جانب مجاميع مناصرة من المجتمعات الريفية سواء كانت من القيادات الريفية أو من القياديات الاجتماعية الدينية أو من أفراد المجالس المحلية ، طبعاً هؤلاء كلهم عاملون في الحقل من أجل الجديد والذي يستهدف (6) محافظات تتمثل في (إب – الحديدة – حجة – المحويت – حضرموت – عدن) وإذا كانت هذه المحافظات هي المحافظات المستهدفة إلا أننا كإرشاد مزارعين متواجدون في كل المحافظات والمناطق لن نتقيد في إطار المحافظات المحددة لنا من الجهات الممولة وإنما كدور يجب أن نقوم به فقد نشرنا هذه المفاهيم والمضامين السكانية على مستوى أجهزة الإرشاد الزراعي وعلى مختلف محافظات الجمهورية حيث إنه في المرحلة الأولى استهدفنا أكثر من (10) محافظات وفي المرحلة الثانية (8) محافظات والآن نستهدف (6) محافظات وبالتالي حصل هناك بعض من التكامل في المحافظات ، كما أننا استفدنا أن هناك مجاميع من المرشدين والمرشدات الزراعيين والمجاميع المناصرة في المحافظات الأخرى التي لم نستهدفها حالياً .

قد تم تدريبهم وتأهيلهم على القضايا السكانية وبالتالي أطروا هذه المفاهيم والمضامين السكانية في إطار البرامج الإرشادية التي يقومون بها أثناء نزولهم الميداني إلى الحقول أو إلى المجتمع الريفي ونحن إن شاء الله سوف نبذل جهداً اكبر في تحقيق المزيد من نشر الوعي في صفوف المجتمعات الريفية المتعلقة بالقضية السكانية ، لأنه الآن وإن كانت معدلات النمو السكاني قد انخفضت من (3.5 إلى 3) إلا أن هذا لا يزال يعني لنا مؤشراً كبيراً بالنسبة لوضع اليمن، فيما نرى أن معدل النمو الاقتصادي ينمو بشكل بطيء جداً لا يصل النقطة القريبة من المؤشر السكاني.

طرق ووسائل نشر الوعي في المجتمعات الريفية

بما أن نشاطكم بدرجة رئيسية في المجتمعات الريفية...ترى ماهي ابرز الطرق والوسائل التي تستخدمونها لنشر الوعي في أوساط هذه المجتمعات وبما يتناسب مع مستوى وعيهم ، بما في ذلك المفاهيم السكانية التي تركزون عليها في نشاطكم التوعوي ؟

- طبعاً جانب الاتصال جانب معم جداً فليس أي رسالة تصل إلى أي شخص أو أي مستفيد أو مرشد لابد أن تكون هناك دراسة للجمهور المستهدف وبالتالي نضع الأسلوب الأمثل بالنسبة للعملية الاتصالية حتى يتم الاستفادة منها بشكل كامل ، فنحن في الإرشاد الزراعي نستخدم أكثر من الطرق المتساوية والاتصال المباشر الشخصي ... لماذا لأن هذا الاتصال يعطي مصداقية وبنفس الوقت يحدد احتياجات المجتمع وبالتالي ستشعر أن المستقبل أو المستفيد يعني أخذ بهذه الرسالة التي وصلت إليها أم أن هناك له تساؤلات وحوارات بحيث أن المستفيد يخرج بنتيجة ايجابية في العملية الاتصالية هناك طرق مختلفة للعملية الاتصالية سواء كان الاتصال الجمعي أو الجماعي أو الاتصال الشخصي ولكن نحن بفضل الاتصال الشخصي المباشر مع المجموعات وهناك أيضا نقوم نحن في الميدان بعدة طرق مختلفة إلى الاتصال الشخصي منها ما يتم المواجهة مباشرة ومنها ما يتم من خلال الاجتماعات وتكوين مجاميع مصغرة بحيث هذه المجاميع المصغرة تساعدنا في نشر المفاهيم السكانية بين مختلف فئات المجمع إلى جانب أن هناك تكوين مجاميع مناصرة تحفز الناس للقضية السكانية وللاهتمام بقضاياها ومفاهيمها وإشكالاتها وما يجب على المجتمع من إيجاد حلول لها وهي أنا أعتقد العملية الاتصالية الناشئة في بلادنا وخصوصاً مع المناطق الريفية لان فيها مواجهه وأسلوب المواجهة هذا شيء مهم جداً أسلوب المواجهة لأنها تظهر الحقائق على حقائق ثابتة ، وهذا هي الطرق الاتصالية وأعددنا وانتجناها وكذلك تم تدريب الإخوة العاملين من المرشدين والمرشدات الزراعيين بالإضافة إلى أننا استضفنا مجموعة من المرشدين والمرشدات الصحيين ، وكما قلت فقد دربناهم على هذه الطرق الاتصالية المختلفة وإن كان التكثيف على الطرق الاتصالية المباشرة وخصوصاً وهي الناجحة في مواجهة المجتمعات الريفية .

دور القطاع الزراعي في مواجهة التحديات السكانية

برأيكم أين يقع القطاع الزراعي في حل ومواجهة المشكلات والتحديات السكانية في بلادنا خصوصا ما يتعلق بتأمين احتياجات السكان من الغذاء والحبوب ؟

- القضية في الواقع شائكة ولكن حقيقة الأمر نحن قلنا بوجود فجوة والفجوة موجودة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وأعتقد أن الجانب الزراعي فيه نوع من التطور والاهتمام في هذا الجانب وخصوصاً الاهتمام في قضية المياه كإنشاء السدود وما إلى ذلك ، وإنما في هذا الجانب وخصوصاً أن الموارد في بلادنا تعتبر موارد محدودة فمثلاً نتوسع في أراضي صحراوية من اجل الزراعة فهذا ليس ممكناً لأنه بحاجة إلى مقومات أخرى كالمياه والمياه غير موجودة ، وبالتالي حتى ولو بذلك الجهود من اجل التوسع التنموي ولكن نصادف إشكالات تكون صعبة وبالتالي كما ذكرت معدلات النمو الزراعية تصبح هنا بطيئة جداً بينما النمو السكاني يسير بتنام عددي رهيب ونحن نقول أن التوجهات في الجانب التنموي الزراعي لابد أن تكون توجهات مشجعة ومحفزة ومتطورة ولكن بنفس الوقت تواجه إشكاليات صعبة لا تدعم السرعة في عملية زيادة النمو بما يواجه أو يقابل النمو السكاني في حين أن النمو السكاني متزايد وبالتالي أنا أعتقد أن جانب التنمية الزراعية مهم جداً ونحن بدورنا كجانب سكاني لم نهتم إلا بقضية النمو السكاني ولكن علينا أن نهتم بالقضايا التنموية الأخرى كالقضية البيئية وهذا مهم جداً لأنه نتيجة الضغوطات السكانية المتزايدة هي التي تخلق تدهور للتنمية الزراعية ، بمعنى أن النمو السكاني يعمل على ضغوط على المياه وبالتالي بدل ما نستفيد من المياه في زيادة مساهمة الرقعة الزراعية أو يعمل زيادة النمو السكاني أيضا على البيئة فيعمل تلوث ويعمل على تشتت الأراضي الزراعية ، إذا الجانب السكاني هو السبب الرئيسي في التقليل أو في الحد من عملية التنمية الزراعية وهذا الشيء الذي أحب أن أوكد عليه .

أحمد أحمد عبد العزيز

تقييم وانجازات

كيف تقيمون مسيرة البرنامج طوال الخمسة عشر عاماً الماضية...وماهي برأيكم أبرز المكاسب والانجازات التي حققها البرنامج خلال الفترة الماضية ؟

- هذا السؤال مهم جداً وأعتقد أنه في بال أي شخص يريد أن يعرف ماذا حقق أو ماذا أنجز وهل تحقق الهدف أم لا.... حقيقةً لنكون واضحين فنحن بالنسبة للعمليات التقييمية صحيح هناك تقييم سنوي يتم من خلال البرنامج أو من خلال الجهة الممولة وما إلى ذلك ، نتائج التقييم قد تكون إيجابية ولكن تكون أحياناً غير الهدف المحقق المرجو قد تكون بطيئة جداً وخصوصاً في بعض المناطق ،وبعض المناطق تحقق نتائج ايجابية جيدة جداً ، أنا أتمنى أن تكون عملية التقييم نأخذ بعين الاعتبار على مستوى البلد بالكامل وبالتالي توضح على ضوئها برامج وتوجهات جديدة بحيث نستبعد كل ما كان هناك من سلسلة في البرامج السابقة وهذا ما حصل وأنا اعتقد في البرنامج الأخير الذي نحن في صدده بالنسبة للبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان أما من حيث الانجازات نحن في الجانب التوعوي طبعاً الآن أوجدنا وعي في أوساط المجتمعات الريفية السكانية وهناك إحساس بالقضية السكانية وإن كان معظم الناس يفهومها من جانب النمو السكاني وما إلى ذلك أو زيادة تعدد الأطفال وقلتهم ولكن كرسالة وصلت نحن كنا في التسعينات ولم نستطيع أن نتحدث مع مجاميع أو أشخاص كان محضور علينا التحدث في هذا المجال لما هناك من أفكار أو عقائد أو عدم فهم الناس للقضية السكانية ولأهميتها لكن الآن وبحمد الله الناس مستوعبين للقضية هذه وهم الآن يشاركونا في إيجاد الحلول لها فمثلاً نحن في المنطقة الريفية الآن نصل وننشر الوعي بين صفوف الناس وهناك تقبل وايجابية لدى الناس ولكن هناك قضايا أخرى ومشكلات أخرى هم يواجهونها فيشاطرون الرأي فيه .فمثلاً أنا أقول له أتكلم عن قضية صحية وعن تنظيم النسل وما إلى ذلك فيقول نعم لكن لا يوجد عندي خدمات صحية ووسائل صحية لا يوجد عندي هذه الوسائل إذا هناك إشكالية يعني أن الناس فهموا واستوعبوا كجانب معرفي أو كمضمون وعندهم استعداد التغير سلوكهم لكن الإشكالية عدم وجود الخدمة أحيانا في مكان وان وجدت في مكان لم يكن متكاملة فهذه هي الإشكالية .

أما من حيث انجازاتنا كبرنامج فأنا اعتقد أنه من أهم الانجازات انه استيعاب المجتمع المحلي للقضية السكانية ، الآن ما يمثل أكثر من(50 ٪) من المجتمع الذي نعمل معهم وصلتهم الرسالة وفهموا القضية السكانية ويجبون أن يعالجوا قضاياهم والجانب الثاني نحن الآن أوجدنا كادر غير عادي كادر إرشادي سكاني بدل أن كان الكادر الزراعي يعمل في جانب اقتصادي فقط كالزراعة وما إلى ذلك الآن هو أصبح يحمل قضيتين قضية اقتصادية وقضية اجتماعية

عندنا كما قلت أكثر من (350) مرشد ومرشده الآن هم ككادر وهذا انجاز غير عادي إلى جانب إننا أوجدنا كادر من القيادات نفسها لقيادات الاجتماعية القياديات الريفية القيادات الدينية من المجالس المحلية كل هذا كان انجاز للبرنامج والأهم من ذلك أننا أوجدنا منهجية متكاملة وأوجدنا العديد من الموارد العلمية التعليمية للمساعدة في نشر الوعي خصوصاً للقضية السكانية سواء كانت المواد من حيث الدراسات أو من حيث المنهجية أو المفاهيم والمضامين المتعلقة بالقضايا السكانية أو المفاهيم الاتصالية ومال إلى ذلك أو القضايا الأخرى وخاصة الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسياً وما إلى ذلك وهذه المواد سواء تمثل كتيبات أو أدلة أو نشرات أو مطويات أو سيد يهات أو ما إلى ذلك . هذا كله كان من انجازات البرنامج الوطني للثقافة السكانية في القطاع الزراعي الذي أعتقد أنه الوحيد الذي يعمل في القطاع الريفي على مستوى محافظات الجمهورية .

تنسيق وتكامل بين الجهات المهنية

كيف تنظرون إلى أهمية التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية بالقضايا السكانية ...وماهو مستوى التنسيق والتعاون القائم بينكم وبين الجهات الأخرى العاملة في هذا الجانب ؟

- حقيقة الأمر نحن الآن تنبهنا إلى هذا الجانب إذا انه في التسعينات كل جهة تعمل لوحدها دون أن يكون هناك تنسيق لكن من مرحلة 2002م بدأ التوجه في إيجاد تنسيق وتكامل بين الجهات المختلفة والمعنية بهذه القضية والقضية السكانية والذين يعملون في الإطار السكاني والآن هذه التوجه ملموساً في إيجاد تنسيق وتعاون وتكامل بين الجهات المختلفة وعلى سبيل المثال نحن الآن نعمل وبشكل مستمر ودأب مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان .

وهناك أنشطة تكاملية بيننا وبين المجلس الوطني للسكان هناك أنشطة تكاملية بيننا وبين الجهات المعنية كوزارة الأوقاف ووزارة الصحة ووزارة الإعلام واللجنة الوطنية للمرأة وغيرها.ونحن نسعى لان يكون النشاط أو العمل تكاملياً بحيث أن كل واحد يؤدي دوره وفي إطار تخصصه وعمله حتى يكون هناك تضارب في الرسائل وهو موجود ومستمر وخصوصاً مع الجانب الإعلامي .

طموحات مستقبلية

هل تتوفر لكم أفكار أو رؤى أو طموحات مستقبلية لتطوير البرنامج وتحسين مستوى أدائه في المجتمع ؟

- القضية السكانية قضية مهمة وتهم كل فرد صغيراً وكبيراً داخل المجتمع اليمني لان هذه المشكلة يلتمسها كل فرد ، حقيقة الأمر هذا البرنامج أنا أتمنى أن يكون يتأطر في إطار البرامج الموجودة والعامة لكل المؤسسات المختلفة ، أتمنى أنه يؤطر ويبقى له استمرارية وأن لا نعتمد فيه على جانب التمويل الخارجي ، لايوجد مانع أن يكون هناك تمويل خارجي ولكن هذا التمويل عندما يتوقف لا نريد أن يوقف عمل البرامج السكانية ، فنجد أن يكون هناك تبني للبرامج السكانية في إطار كل البرامج الموجودة داخل الجهات المعنية والمؤسسات المختلفة بحيث يصبح العمل مخطط ومنظم ومرتب ويسير على أكمل وجه ونستفيد في نفس الوقت من قضية التمويل من أي تمويل خارجي ممكن يدعم هذا التوجه ، ولا نريد أن يبقى التوجه محصور في قضية التمويل وعندما ينتهي التمويل ينتهي البرنامج وهذا اعتقد أنه سيعود بنا إلى الخلف سنوات كثيرة .

ختاماً أتقدم بخالص الشكر لكل من يتعاون مع هذا البرنامج وخصوصاً الجانب الإعلامي سواء كان صحافة أو إذاعة أو تلفزيون لان هذه القضية هي الأساس في القضية التنموية وشكراً جزيلاً لكم.

مفكرة سكانية

التحول الديموغرافي وضغط الهجرة

كتب/أمين عبد الله إبراهيم

يؤثر التحول الديموغرافي على النمو الاقتصادي وعلى تشغيل القوى العاملة من خلال ثلاث قنوات الأولى سوق العمل . ويحدد أثرها من خلال نسبة السكان في سن العمل، ومعدل الإسهام في القوى العاملة، وعدد ساعات العمل لكل عامل. ويتوقف الأثر الايجابي للتحول الديموغرافي في التشغيل على طبيعة سوق العمل وهيكل الإنتاج .

أما القناة الثانية فتمثل في الادخار والاستثمار والتشغيل ، وهنا يحدد الادخار وفقاً للمرحلة العمرية ، حيث يرتفع في سن 45 سنه في حين ينخفض بين الأفراد في سن الثلاثين . ويسهم تزايد المدخرات في دعم الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل ،ويتطلب هذا توفير وتوجيهات نحو مدخرات موجهة نحو الداخل ،و في هذه الحالة يمكن أن يكون لتحويلات المهاجرين أثر أكبر . وتمثل القناة الثالثة في التعليم ورأس المال البشري ، حيث يقلل ارتفاع معدل الإعالة من قدرة الأسر على الاستثمار في تعليم أبنائهم ، كما إن ازدياد العمر المتوقع عند الولادة يدعم ارتفاع معدلات التعليم ، حيث يؤدي ذلك إلى تزايد العوائد من التعليم مدى العمر.

تطرح النافذة الديموغرافية عده قضايا أهمها: أيجاد فرص كافية تسمح بتخفيض معدلات البطالة ومن ثم التوظيف الأكثر فعالية لطاقات الشباب ، ومكافحة الفقر ، وتحسين إنتاجية العمل بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية ، فضلاً عن تحسين برامج التأمينات الاجتماعية والصحية ، وبرامج رعاية الفئات الخاصة والمسنين مع ترسيخ مبدأ التضامن بين الفئات الاجتماعية والأجيال المختلفة ، والاستفادة من الهجرة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني .

وتختصر ملامح العلاقة بين التحول الديموغرافي والهجرة الدولية في سيناريوهين اثنين.. الأول الاستفادة من النافذة الديموغرافية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات والارتقاء بنوعية حياة المواطنين ومهاراتهم وخصائصهم التعليمية ،وفي هذه الحالة تكون تحويلات المهاجرين واضحة التأثير في زيادة روافد التنمية وتقليل معدلات البطالة، أما السيناريو الثاني فيتمثل في تفويت الفرصة الديموغرافية ،وعندئذ تزداد ضغوط الهجرة الدولية ، حيث تتزايد معدلات البطالة نتيجة لتزايد أعداد السكان في سن العمل ، وعدم التمكن من خلق فرص العمل الكافية لهم .

ولعل في اتجاه معدلات البطالة إلى الارتفاع في غالبية البلدان العربية وخاصة بين الشباب، مؤشرات كافية للدلالة على هذه الحالة.

واستنادا إلى ما تقدم ، يطرح التساؤل حول مستقبل الهجرة العربية في ضوء تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة والإقليمية والدولية ، والتي تتزامن مع تحولات ديموغرافية حجم الادخار والاستثمارات نتيجة ارتفاع معدلات الإعالة ، وذلك في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي .

وقد بلغ هذا المعدل 72 لكل 100 شخص في عام 2000م. إلا أن الاتجاهات الديموغرافية في المنطقة العربية شرعت بالتحول التدريجي نحو مراحل أكثر تقدماً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي ، مما مهدة الطريق لتغيير بينوني في الهيكل العمري للسكان في المنطقة . فمع الانخفاض التدريجي لمعدلات الخصوبة ، ستتغير التركيبة العمرية للسكان ، حيث ترتفع أعداد السكان في سن العمل (15 65- سنة) من 70 مليوناً في عام 1990م إلى حوالي 130 مليون عام 2010م ، أي بزيادة صافية قدرها 33 مليون ، بينما ستحافظ الفئة العمرية (65 وأكثر) على معدل منخفض في مجموع السكان .

أما صافي الزيادة للفئة العمرية 15-24 سنة فستصل إلى 17 مليون بين عامي 2000م و 2010م ، ويرى معظم خبراء الاقتصاد أن الاتجاهات الهيكلية للسكان في المنطقة قد تكون فرصة سانحة لزيادة الادخار والاستثمارات ،وذلك نتيجة لتراجع معدلات الإعالة بالتزامن مع انخفاض معدلات الخصوبة وقد لا تسمح هذه الفرصة إذا لم يستغل هذا الادخار والاستثمارات في استقبال الاعداد المتزايدة للسكان في سن العمل ، فما يؤدي إلى زيادة الطلب على الهجرة الدولية ،والاتجاهات الديموغرافية الحالية في بعض البلدان قد تكون ايجابية أذا رافقتها سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة ، موجهة إلى الفئات العمرية الشابة ، وقد تكون سلبية على التنمية أن لم يستطيع متخذو القرار إدخالها في حساباتهم في مرحلة مبكرة واغتنام الفرصة في خلق الظروف المواتية والبيئة السياسية الملائمة ،وقد تأتي غير مرضية أن لم تراع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاحتياجات الضرورية للفئات العمرية الشابة (15 - 25 سنة) وخاصة الحاجة إلى خلق فرص عمل منتجة ذات اجر لائق ، والحاجة إلى توفير برامج متكاملة للصحة الانجابية والى تمكين المرأة والى ضمان المشاركة لجميع السكان .

يستخلص مما سبق أن تحديد السياسات اللازمة للاستفادة من الفرصة الديموغرافية وتهيئة القوى العاملة لاحتياجات السوق المحلية يرتبط بالتنبؤات والاتجاهات الديموغرافية من جهة ، وبالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أخرى . ويتطلب تحليلاً لعدد من المتغيرات المرتبطة التي تشكل سلسلة من التحديات . وان لم تؤخذ هذه التحديات في الحسبان فقد تتحول إلى عوامل تؤدي إلى إهدار الموارد البشرية والأيادي العاملة ، وذلك نتيجة لسياسات وتشريعات قد تكون غير مواتية ، وتساهم في مفاقمة الخلل في أسواق العمل . ومن النتائج المتوقعة التي تلوح في الأفق والتي على الحكومات مواجهتها تزايد الطلب على الهجرة والضغط الاجتماعي والسياسي الذي قد ينتج من صعوبة تلبيته ، بسبب السياسات والتشريعات التي تنتهجها بلدان الاستقبال والتي تسعى غالبيتها منذ الآن إلى سد أبواب الهجرة وتضييق منافذها / من جهة ، تبقى فرص تقليص الهجرة والبطالة مرتبطة بمدى تكيف الاقتصاد الوطني مع واقع الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن جهة أخرى تتيح التحولات الديموغرافية فرصة لن تتكرر في القرن الحالي لبناء اقتصاد منتج يخلق فرص عمل جديدة وبالتالي يقلص الهجرة ويجعل خيار بقاء الإنسان في بلده متاحاً للجميع .

المشاكل البيئية... والتزايد السكاني !!!

د. فهد محمود الصبري

يتفق الخبراء البيئيون على أن المشاكل البيئية الراهنة التي تستلزم حلولاً ومعالجات عاجلة هي كثيرة ، وشائكة ومعقدة وبخاصة التلوث البيئي بشتى أنواع الملوثات والسموم البيئية ،وتداعياته الخطيرة ، تقابلها في العديد من دول العالم وبضمنها العالم العربي إجراءات علاجية دون المستوى المطلوب .ويقر الجميع بالحاجة الماسة لخلق تربية بيئية ، ووعي بيئي ،وثقافة بيئية لدى عامة الشعوب لإدراك أهمية البيئة وضرورة المحافظة على مقوماتها ،وغرس السلوك الإنساني السليم بوصفه العامل الأساسي الذي يحدد أسلوب وطريقة تعامل الإنسان فرداً وجماعة معها ، واستغلال مواردها ، بما من شأنه المحافظة على القوانين التي تنظم مكوناتها الطبيعية وتحفظ توازنها بشكل محكم ودقيق وإشاعة التعامل معها في ضوء قوانينها الطبيعية وبعقلانية وحكمة في الاستخدام ، بعيداً عن الإسراف والتلف واستنزاف الموارد البيئية ، بما فيها الموارد الدائمة ،والمتجددة وغير المتجددة من خلال ترشيد وضبط الاستهلاك ، باعتبارها الضمانات الملبية لحاجات الإنسان والإيفاء بمتطلباته عبر الأجيال المختلفة . ولكي تتحقق هذه المطالب المشروعة لابد من دراسة المشاكل البيئية القائمة دراسة جدية ومعمقة بغية الوصول إلى معالجات فاعلة وعلاقتها بالقضايا الأخرى الهامة مثل المشكلة السكانية وقضاياها المختلفة. نظراً لضخامة المشكلة، أصبحت المجتمعات البشرية والمؤسسات والمنظمات العلمية البيئية تضع نصب أعينها مشكلة القضية السكانية، وذلك بسبب العلاقة التبادلية الهامة بين السكان ومسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي.و قد أظهرت البحوث العلمية الميدانية في كثير من المجتمعات أن عدم أخذ العامل السكاني بعين الاعتبار في التخطيط التنموي والبيئي سيؤدي إلى حدوث خلل تنموي بحيث تغدو المجتمعات عاجزة عن تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأفراد . وللتدليل على خطورة ظاهرة التزايد السكاني العالمي وما يتبعه من عملية استنزاف للموارد فإن عدد سكان العالم يبلغ حالياً أكثر من 6.3مليار نسمة ، ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى 14.2 مليار نسمة عام 2025م ،إذا استمر معدل النمو السكاني الحالي على ماهو عليه ،والذي يساوي 1.67 ٪ سنوياً ومن النتائج الناجمة عن معدلات الزيادة السكانية في العالم ارتفاع نسبة فئة الأعمار من 1 - 24 سنة لتشكل ما مجموعة 50 ٪ من عدد سكان العالم عام 2000م ، وازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية ، وزيادة معدلات الكثافة السكانية والازدحام في المدن الكبرى ومن أهم الأخطار البيئية التي تهددها عملية النمو السكاني العشوائي منها الاكتظاظ في المدن وما يتبعه من مشاكل بيئية واجتماعية وصحية والهجرة من الريف إلى المدينة مما يتخلى الريف من المزارعين وتتدهور التربة . وكذا توسع المدن والمراكز على حساب الأراضي الزراعية المنتجة ، والاستعمال الخاطئ والعشوائي للمبيدات والمخصبات من قبل المزارعين فالتلوث هو أخطر تهديد للبيئة ، لما يسببه من أذى وضرر للحياة البشرية أو لحياة الأنواع الأخرى ، أو يضر بالشروط الحياتية والنشاطات البشرية ، أو بالمكتسبات الحضارية ،وقد يبدد ويقضي على الموارد الأولية والواقع أن التلوث طال كل شيء في الحياة ، لقد أصبح التلوث مشكلة كبيرة أعطيت الكثير من الاهتمام بالنظر لأثارها السلبية في توعية الحياة البشرية ، فالملوثات تصل إلى جسم الإنسان في الهواء الذي يستنشقه وفي الماء الذي يشربه وفي الطعام الذي يأكله وفي الأصوات التي يسمعها ، هذا ما عدا الآثار البارزة التي تحدثها الملوثات بممتلكات الإنسان وموارد البيئة المختلفة

أما استنزاف موارد البيئة المتجددة وغير المتجددة، فهي قضية تهدد حياة الأجيال القادمة.(د. عليا حاتوغ _ بوران ومحمد حمدان أبو دية . علم البيئة).

خبير وطني بمجلس السكان في اليمن